فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر

2000- 2013-

أ/ بوشنب موسى[1]

ملخص

تحظى السياسة النقدية باهتمام متزايد من طرف العديد من المفكرين والباحثين في ميدان الاقتصاد؛ نظرا لاحتلالها صدارة السياسات الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في التأثير على النشاط الاقتصادي ورسم أهداف السياسة الاقتصادية كالرفع من معدل التشغيل، تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ولكون أن الجزائر قطعت شوطا كبيرا من الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها مباشرة بعد انتهاجها لاقتصاد السوق مع مطلع التسعينيات، والتي ركزت فيها بشكل خاص على الاصلاحات النقدية والمالية التي كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 90.10 الذي أعاد الاعتبار للسلطة النقدية في ادارتها للسياسة النقدية وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، فإنها قد عرفت اصلاحات أخرى مع مطلع الالفية الثالثة بصدور الأمر 01.01 المعدل والمتمم لقانون 90_10 ثم الأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض ثم الأمر 10_04 المعدل والمتمم لقانون 03_11. وبموجب هذه الاصلاحات أصبحت السياسة النقدية تتصدر هيكل السياسة الاقتصادية الكلية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ككل.

Resumé :

La politique monétaire intéresse largement les spécialistes et les chercheurs en économie vu sa place majeure dans les politiques macroéconomiques. En effet، cette politique est un important outil pour déterminer les différents objectifs de la politique économique de l'état et، aussi، stimuler l'activité économique grâce a son rôle dans la création d'emploi، l'augmentation des taux de croissance، l'ajustement des taux d'inflation، le maintient de niveau des

[1] موسى بوشنب : أستاذ مساعد قسم " أ"،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، مسجل في السنة الخامسة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس.

prix…، etc. En Algérie et après les reformes économiques prises par les autorités Algériennes au début des années quatre-vingt-dix، qui étaient basées، principalement، sur les reformes monétaires et financières apparues dans la loi n° 90/10 relative au crédit et à la monnaie et qu'avait permis، à cette époque-là، de relancer le rôle de l'autorité monétaire dans la gestion des différents impacts de la politique monétaire sur les objectifs macroéconomique، cette politique a connu également d'autres reformes grâce au décret présidentiel n° 01/01، au décret n° 11/03 et au décret n° 10/04 relatifs au crédit et à la monnaie et، par conséquence، la politique monétaire est devenue l'aspect le plus influençant sur les variables et les objectifs macroéconomiques et، en suite، sur la stabilité économique.

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تتبعها السلطات النقدية لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها، لذلك فقد احتلت صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في رسم أهداف السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن المتتبع لمسار السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يتضح له أن الاقتصاد الجزائري لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم قبل سنة 1990، بسبب التداخل في الصلاحيات بين السلطتين النقدية والمالية، إذ أن البداية التي أخذت تتجسد فيها معالم هذه السياسة كانت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990. وانطلاقا من هذا التاريخ بدأ يتضح دور السياسة النقدية في رسم أهداف السياسة الاقتصادية وهو ما أكدته المادة 55 من قانون النقد والقرض التي نصت بأن " مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جيد للطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد "، وبهذا يتضح أن أهداف السياسة النقدية تتوزع بين تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وتحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني. لكن سرعان ما تغير ترتيب هذه الاهداف مباشرة مع مطلع الالفية الثالثة بصدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ثم الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، واللذان بموجبهما أصبح هدف استقرار

الاسعار يتصدر مقدمة أهداف السياسة الاقتصادية. وعليه فإن إدراك تلك الاهداف مجتمعة سوف يسمح للسياسة النقدية بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وإدراك الاستقرار الاقتصادي. ولهذا جاءت هذه الورقة التي سنحاول من خلالها الإجابة على السؤال التالي: **إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2013؟**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي مختلف الإصلاحات التي شهدتها السياسة النقدية في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى يومنا هذا؟

-هل كانت السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة 2000-2013؟

وللإجابة على التساؤلات ارتأينا أن تكون هذه الورقة البحثية مقسمة إلى المحورين التاليين:

المحور الأول :إصلاح السياسة النقدية في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى يومنا هذا؛

المحور الثاني : مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2013.

المحور الأول : إصلاح السياسة النقدية في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى يومنا هذا.

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتغيير عرض النقود ومعدل الفائدة بما يؤثر على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني[1]، بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات التي تزامنت مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، فقد كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، والذي أدخلت عليه بعض التعديلات بموجب الأمر 01-01 الصادر في سنة 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، ليتم إلغاء هذا القانون بصدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في سنة 2003، واختتمت هذه الاصلاحات بصدور الأمر 10- 04 الذي أدخل سنة 2009.

---

1 Alexis jacquemin et l'autres, **fondements de l'économies analyse macro-économique et analyse économiques internationale**, édition payes bleues internationales, paris, 2001, p 86.

أولا: السياسة النقدية في ظل الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10.

بعد مضي أكثر من عشر سنوات من دخول قانون النقد والقرض 90-10 حيز التنفيذ، وعلى إثر الثغرات الإدارية التي ظهرت عليه، ومن أجل ضمان فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه المسطرة، فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات، والتي كانت بموجب أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا القانون وبصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.[1] وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإداراته ومراقبته، على التوالي، محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.[2]

يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاث موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.[3] أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.[4] وعليه أصبح عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة أعضاء.

ثانيا: السياسة النقدية في ظل الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

بعد تيقنت السلطات الجزائرية من الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي، لاسيما بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية مسؤولة، جاء الامر 03-11 ليكرس قانون 10/90 ويفتح مجالا واسعا للنظام المالي والنقدي. فقد حاولت الجزائر ضمن هذا الأمر تكييف نظام أمنها المالي مع المقاييس العالمية، وذلك من خلال الأهداف التي جاء بها، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[5]

---

[1] ناصر المهدي، الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة أفاق، الصادرة عن الجمعية العلمية الثقافية، أفاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

[2] المادة 19 من الأمر 01/01، المعدل والمتمم للقانون 90-10، والمؤرخ في 27-02-2001.

[3] ناصر المهدي، مرجع سابق، ص 61.

[4] المادة 10 من الأمر 01/01، مرجع سابق.

[5] أنظر:

- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق- ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004، ص ص 62، 63.

– السماح لبنك الجزائر باستخدام أفضل صلاحياته، من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض داخل البنك الذي وسعت صلاحياته بصفة جوهرية، سواء على صعيد السياسة النقدية والقرض، سياسة الصرف والتنظيم، منح الاعتمادات وتنظيم الإشراف، نظم الدفع، تسيير الاحتياطات والمديونية الخارجية ومتابعتها وتقيمها.

– توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول له بصلاحيات أكثر في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف، وأنظمة الدفع، مع إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة نشاطات البنك؛ وتقوية استقلالية اللجنة البنكية بإضافة أمانة عامة؛

– تكثيف التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المسائل المالية، وذلك عن طريق إثراء محتوى وشروط المناقصات للعلاقات الاقتصادية والمالية، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛

– إنشاء هيئة مراقبة تسهر على ضمان مركزية المخاطر والمستحقات غير المدفوعة؛ وإشراك الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في عملية المراقبة، وتحديد صلاحيات اللجنة المصرفية.

ثالثا: السياسة النقدية وفقا للأمر 04/10.

لقد جاء الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 بإصلاح هام لإطار السياسة النقدية وتعزيز الإطار العملياتي لها، وقد أدخل هذا الامر في 26 أوت 2010. ويمكن تلخيص أهم ما جاء به فيما يلي:[1]

–تم إعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها (المادة 32 مكرر)؛

–تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي

– ناصر المهدي، مرجع سابق، ص، ص 61، 62.
– المواد: 36، 62، 128 من الأمر 11/03، المتعلق بالنقد والقرض، والمؤرخ في 26-08-2003.
1 الأمر رقم 10/ 04 والمؤرخ في 26 أوت 2010.،المعدل والمتمم للأمر 03ـ11 المتعلق بالنقد والقرض.

والمالي (المادة 35 مكرر)؛

-تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، الخطر ألعملياتي...)؛

-يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعالياتها وسلامتها؛

تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا و ثلاثة 03 أعضاء،قاضيان منتدبان الأول من المحكمة العليا والثاني من مجلس الحكومة، ممثل في مجلس المحاسبة بالإضافة إلى ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

المحور الثاني: مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2013.

لمعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، يقتضي الحديث عن مدى فعاليتها في تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل، مدى فعاليتها في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، مدى فعاليتها في تحقيق استقرار الاسعار ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي.

أولا: مدى فعالية السياسة النقدية في تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل.

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير سينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة،[1]والتي بلغت مستواها القياسي سنة 2000 بمعدل وصل إلى 29%،5. ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعضلة لابد عليها أن تخلق ما بين 250 ألف و300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاظ على مستويات منخفضة، أما إذا أرادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير ما بين 700 ألف و750 ألف منصب شغل جديد سنويا.[2]

لم تساهم السياسة والنقدية قبل بداية الألفية الثالثة ولاسيما خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل، وهذا ما تبرره السياسة النقدية الانكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل

[1] بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994- 2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أفريل 2006.

[2] عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص ص 101، 102.

الهيكلي، والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار، مما أنعكس بالسلب على الاستثمار، العمالة، ومعدل النمو الاقتصادي. وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع الالفية الثالثة بسبب الاثار التي خلفتها برامج الاصلاح الاقتصادي التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدلات البطالة	29.5	28.44	26	23.7	17.6	15.2	12.2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدلات البطالة	11.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	09.8

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- ONS ،.Quelque indicateurs socio-économiques de 2000 à 2006 ،www.ons.dz
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، و 2013.

يتضح من الجدول رقم (01) أن معدلات البطالة عرفت مستوى قياسي سنة 2000 بمعدل وصل إلى 29،5%، لكن سرعان ما بدأت هذه المعدلات في الانخفاض، حيث انتقلت من 29،5% سنة 2000 إلى 28،44 سنة 2001 ثم 15،2% سنة 2005 لتصل إلى 10،2% سنة 2009، ويعود ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، واللذان تمثل فيهما النظرية الكينزية (السياسة المالية) المرجع الأساسي لاحتواء البطالة من خلال تنشيط العجلة الاقتصادية بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي تؤكده الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة طيلة فترة تنفيذ البرنامجين (2001-2009). وقد استقرت معدلات البطالة عند مستوى 10% خلال سنتي 2010 و2011 لترتفع مرة أخرى إلى مستوى 11% سنة 2012 ثم تعود للانخفاض من جديد سنة 2013 أين بلغت 8،9%. إن استقرار معدلات البطالة عند مستوى 10% و 09% يعود أساسا إلى إطلاق الحكومة لبرنامج ثالث لا يقل أهمية عن البرنمجين السابقين ألا وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو. أما السياسة النقدية في هذه الفترة لم يكن لها دورا فعالا في تخفيض معدلات البطالة وذلك بسبب توجهاتها الانكماشية حيث كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة، وهو ما يؤكده ارتفاع معدل الاحتياطي الاجباري الذي "انتقل من 03% سنة 2000 إلى 08% سنة 2009.[1] كما تم تدعيم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بادخال

1 بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008، ص 17.

أداة جديدة في أفريل 2002 ارتبطت بحالة فائض السيولة، وهي امتصاص السيولة عن طريق اعلان المناقصات، حيث تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ يتراوح بين 100 و 160 مليار دج.[1] ولهذا فإن السياسة النقدية الانكماشية خلال الالفية الثالثة كان هدفها امتصاص فائض الطلب الناتج عن السياسة المالية التوسعية، مما سمح لها في ضبط معدلات التضخم أكثر من مساهمتها في تخفيض معدلات البطالة، وهو ما يؤكد عدم فعالية السياسة النقدية في رسم هدف تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل.

ثانيا: مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

إذا كان معدل النمو الاقتصادي يتطلب تحريك الطاقات وزيادة الاستثمارات الإنتاجية بشكل مستمر بتفعيل الطلب الكلي، فإن ارتفاع معدلات التضخم لاسيما قبل مطلع الالفية الثالثة حال دون بلوغ ذلك، مما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص حجم الطلب الكلي بدلا من تنشيطه، وهو ما أنعكس بشكل مباشر على حجم الاستثمارات التي عرفت تراجعا واضحا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إذا كانت الزيادة في حجم الاستثمارات لها ارتباط وثيق بالزيادة في حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الإنتاجية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي، فإن هذه المعادلة لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن حجم القروض الممنوحة للاقتصاد ازداد بشكل كبير خاصة في الالفية الثالثية، إلا أنه تم تسجيل معدلات نمو منخفضة، ويرجع ذلك إلى ضعف الطاقات الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.[2] إن النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية (تقلبات سعر برميل البترول وسعر الصرف في السوق الدولي)، مما جعل دور السياسة النقدية هو امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقف عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وإذا كان معدل النمو يقاس بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام، فإن هذا الأخير قد عرف عدة تذبذبات كما هو موضح في الجدول الموالي:

1 مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 119.

2 بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994- 2004 مع التركيز على سياسة أستهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية،المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أفريل 2006.

الجدول رقم 02: تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو PIB%	2.4	2.4	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو PIB%	3.0	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8

المصدر: من إعداد الطالب بناء على:

- Banque d'Algérie، évolution économiques et monétaire en Algérie، rapport 2000، 2001، 2002، 2009.

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، أكتوبر 2008، ص 206.وبنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق.

ثالثا: مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الاسعار.

لقد تعزز دور السياسة في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض؛ الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الأسعار، ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجته النقدية بمجلات دورية حيث وضع مجاميع النقود القاعدية في المقدمة كهدف وسيط للسياسة النقدية.[1] في الوقت الذي كان فيه الهدف الوسيط للسياسة النقدية خلال السنوات 1994–1998 ممثلا بصافي الأصول الداخلية لبنك الجزائر مع تثبيت لأهداف ربع سنوية.[2]

إن قدرة السلطات النقدية في معالجة التضخم يعود إلى السياسة النقدية الصارمة التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي بواسطة ضبط نسب الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك، ونسب إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات ومعدل الاحتياطي الاجباري وغيرها، أي إتباع سياسة متشددة في إدارة الطلب. وقد كان لهذه السياسة الفضل في تراجع معدلات التضخم وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

1 مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق ، ص 119.

2 محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص 12.

الجدول رقم 03: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990- 2009)

الوحدة (النسبة المئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.31
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
معدل التضخم	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: - منشورات وزارة المالية لسنة 2008 www.mf.gov.dz.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، 2013.

بعد أن عرف معدل التضخم ارتفاعا قياسيا في سنوات التسعينيات أين وصل إلى 29،8% سنة 1995، و18،5% سنة 1996، سرعان ما عاد إلى الانخفاض مباشرة بعد الانتهاء من برامج التعديل الهيكلي، حيث انخفض في بداية الألفية الثالثة إلى أدنى مستوى له إذ وصل إلى 0،34% سنة 2000، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 أين بلغ 4،23%. ويفسر عودة ارتفاع معدل التضخم سنة 2001 إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24،9%، بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، لكن سرعان ما سجل انخفاضا أخرا سنة 2002 إذ بلغ 1،42%، ليرتفع إلى 2،59% سنة 2003 ثم 3،56% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 حيث بلغ 1،64%، ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة، كما تميزت هذه السنة بالنمو القوي في الكتلة النقدية، لكن رغم ذلك فإن ادخار الخزينة العمومية لجزء من الموارد المتأتية من الجباية البترولية قد ساهم في التخفيف من التوسع النقدي في 2006.[1] وهو ما كان يتماشى والسياسة المسطرة من طرف بنك الجزائر والتي كانت تسمح بشكل دائم بامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية. واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل في سنة 2008 ما يقارب 86،4% ثم 74،5% سنة 2009 ويعود السبب في

[1] محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2006، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر 2007، ص 25.

ذلك لسياسة التمويل بالعجز التي انتهجتها الحكومة أثناء تنفيذ برامجها الاقتصادية الموجهة لدعم النمو، حيث وصل عجز الموازنة في سنتي 2008، 2009 إلى 47،18ـ مليار دينار و52،20ـ مليار دينار على التوالي. وقد عاد معدل التضخم مرة أخرى إلى الانخفاض سنة 2010 حيث بلغ 91،3% ليرتفع سنة 2011 إلى 52،4% ثم إلى 89،8% سنة 2012 ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة الموجهة لاستكمال برامج دعم النمو، لكن سرعان ما عاد إلى الانخفاض سنة 2013 (26،3%) بعد تنفيذ الاحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 المتعلقة بالنقد والقرض والتي اعطت ارساءا قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

وهكذا فإن الاستقرار النسبي لمعدلات التضخم طيلة الفترة المدروسة يؤكد قدرة وفعالية السياسة النقدية في رسم هدف تحقيق استقرار الاسعار، ويرجع الفضل في ذلك إلى قيام بنك الجزائر بتطبيق سياسة نقدية حذرة بإدخال تقنية استرجاع السيولة عن طريق المزاد محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية ابتداء من سنة 2002، بالاضافة إلى وضعه لسياسة نقدية تسمح بشكل دائم بامتصاص فائض السيولة الهيكلي في السوق النقدية. وهكذا تشكل عمليات استرجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة والاحتياطيات الإجبارية وسائل نشطة للسياسة النقدية يقوم بنك الجزائر باستعمالها بمرونة.[1] إلى جانب البرمجة النقدية المحددة سنويا من جانب مجلس النقد والقرض والتي تهدف إلى تكييف تطور عناصر الكتلة النقدية بما يتماشى والهدف المنشود في مجال التضخم.

رابعا: مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.

تظهر فعالية السياسة النقدية في بلوغ هدف التوازن الخارجي من خلال قدرتها على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. وباعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن فعالية السياسة النقدية تبقى نسبية في الحفاظ على استقراره.[2] والجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013):

1 محمد لكصاسي، مرجع سابق، 27.
2 بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق.

الجدول رقم 17: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000- 2013)

الوحدة: (مليار دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الحساب الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.72	28.95
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06
الصادرات(fob)	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.74
المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61
أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13
الواردات(fob)	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.57	-20.68
ميزان حساب رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.78	-11.22
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73
البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
رصيد الحساب الجاري	30.6	35.18	0.41	12.14	17.76	12.41	0.83
الميزان التجاري	34.24	41.24	7.78	18.20	25.96	20.16	9.38
الصادرات(fob)	60.59	78.63	45.18	57.09	72.88	71.73	64.37
المحروقات	59.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.32
أخرى	0.98	1.44	0.77	0.96	1.22	1.15	1.05
الواردات(fob)	-26.35	-37.39	-37.40	-38.88	-46.92	-51.56	-54.99
ميزان حساب رأس المال	-1.05	1.85	3.45	3.17	2.37	-0.36	-0.96
ميزان المدفوعات	29.55	37.04	3.86	15.32	20.14	12.05	0.13

المصدر: من اعداد الطالب بناء على :

- Banque d'Algérie، statistique monétaire 1964-2005، série rétrospectives، bulletin statistique، juin 2006.، statistique de la balance des paiements 1992.2005
- Banque d'Algérie، bulletin statistique trimestriel N07، juin 2009.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2008.
- سنة 2013 هي قيمة مؤقتة وليست نهائية.

يوضح الجدول رقم (04) أن ميزان المدفوعات غلب عليه الفائض خلال سنوات الألفية الثالثة، إذ حقق فائضا مستمرا ومتزايدا باستثناء سنتي 2001 و2002 التي عرف فيها تراجعا، حيث بلغ 7.57 و6.19 مليار دولار خلال سنتي 2000 و2001 على التوالي، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي ترتب عنها زيادة حصيلة إيرادات الصادرات التي بلغت 21.65 مليار دولار سنة 2000 مقابل 9.35 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما دعم الرصيد الإيجابي للميزان التجاري الذي قدر بـ 12.3 مليار دولار خلال نفس السنة. واستمر الفائض في ميزان المدفوعات ليصل إلى 16.94 و17.73 مليار دولار خلال سنتي 2005 و2006 على التوالي، بسبب تحسن أسعار البترول في السوق الدولية. "فقد ارتفع متوسط أسعار برميل البترول الخام بـ 20%،5 في 2006، إذ بلغ في المتوسط 65.85 دولار للبرميل

مقابل سعر متوسط قدر بـ 54.64 دولار للبرميل في 2005."[1] ونتيجة لذلك وصلت حصيلة الصادرات إلى 54.74 مليار دولار سنة 2006 مقابل 20.68 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري الذي بلغ 34.06 مليار دولار سنة 2006.

أما بالنسبة للعجز في حساب رأس المال الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ 2001، والذي وصل إلى 4.78 ـ مليار دولار سنة 2005 إثر التسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي، فقد زاد بقوة في سنة 2006 (−11.22 مليار دولار) تحت تأثير التسديد المسبق للدين الخارجي بمبلغ 10.93 مليار دولار[2]. وعلى هذا الأساس، تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص في 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات يمثل تقريبا ضعف المستوى المحقق في 2005 و2006 (29.55 مليار دولار)، ويعزى ذلك إلى التزايد القوي في مستوى الاحتياطيات الرسمية للصرف التي "انتقلت من 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 110.18 مليار دولار سنة 2007"،[3] إلى جانب استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار. واصل رصيد ميزان المدفوعات تحسنه حيث بلغ سنة 2008 ما يقارب 37.04 مليار دولار، ليسجل بعد ذلك تراجعا كبيرا قدر بـ 3.86 مليار دولار سنة 2009، ولعل السبب الأساسي في ذلك هو الأثر الكبير للصدمة الخارجية في 2009. لكن تراكم الاحتياطيات الرسمية للصرف ساهم بشكل واسع في الحد من خطر العدوى المالية الخارجية، وهو ما جسده التحسن الجديد لرصيد ميزان المدفوعات ابتداء من سنة 2010 (15.32 مليار دولار)، إذ تجاوز مستوى احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر في نهاية 2010 ثلاث سنوات من استيراد السلع والخدمات، في حين استقر إجمالي الدين الخارجي ولم يعد يمثل سوى 3.4% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2010[4]. بعد تحسن الوضعية المالية الخارجية ومؤشرات المديونية الخارجية في سنة 2010، تميزت سنتي 2011 و2012 بتعزيز قابلية استمرار ميزان المدفوعات الخارجية؛ حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات خلال سنتي 2011 و2012 ما يعادل 20.14 و 12.05 مليار دينار على الترتيب. مع ذلك، كان أداء ميزان المدفوعات أقل شأنا في 2013، ويرجع هذا أساسا للإرتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقليص الصادرات من المحروقات.[5]

1 محمد لكصاسي، مرجع سابق، ص 02.
2 نفس المرجع السابق، ص 04.
3 بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2007، مرجع سابق، ص 75.
4 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 56.
5 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 57.

وهكذا تمكنت الجزائر في الألفية الثالثة من تحقيق استقرار في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه على العموم ثلاثة عوامل أساسية وهي: حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي، التحكم في المديونية الخارجية. الأمر الذي جعل فعالية السياسة النقدية نسبية في تحقيق التوازن الخارجي.

خاتمة

توصلنا في هذه الورقة أن معالم السياسة النقدية في الجزائر تطورت أكثر بعد اصلاحات الالفية الثالثة؛ بصدور الأمر 01.01 المعدل والمتمم لقانون 90_10 ثم الأمر 03.11 المتعلق بالنقد والقرض وكذا الأمر 10-04 المعدل والمتمم لقانون 03-11. فقد أصبح بنك الجزائر بموجب هذه الاصلاحات يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي وجميع المتغيرات الاقتصادية ولعل أهمها: تأطير القروض البنكية، الاحتياطي الاجباري، معدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة، والسوق النقدية...، ليتم سنة 2002 إدخال أداة جديدة وهي تقنية امتصاص فائض السيولة عن طريق إعلان المناقصات. وبفضل هذه الاصلاحات أصبح للسياسة النقدية دورا كبيرا في تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك نظرا لفعاليتها في تحقيق هدف استقرار الاسعار عن طريق السياسة النقدية الحذرة التي كانت تهدف دائما إلى امتصاص فائض السيولة الزائدة الناتجة عن الزيادة في حجم النفقات العامة؛ بفضل السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع الالفية الثالثة بإطلاق برامج ضخمة على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، بينما تبقى السياسة النقدية في حاجة إلى فعالية أكثر في تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى كالتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي، وذلك نظرا لارتباط هذه التوازنات أكثر بتغيرات الوضع الدولي، كتقلبات أسعار النفط، سعر الصرف والمديونية الخارجية.

هكذا بالرغم من أن السياسة النقدية في الجزائر تمكنت من التحكم في معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة 2000_2013، إلا أن فعاليتها تبقى نسبية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، نظرا لعدم قدرتها على تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية كالتشغيل الكامل ومعدل النمو الاقتصادي المرتفع .

قائمة المراجع:

الكتب

1- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
2_ Alexis jacquemin et l'autres. fondements de l'économies analyse macro-économique et analyse économiques internationale. édition payes bleues internationales. paris. 2001.

3- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

الملتقيات والدوريات

1- محمود فوزي شعوبي، محمد أمين كماسي، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة 1989- 1999، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة،22، 23 أفريل 2003.
2- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية – بين النظرية والتطبيق– ، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004.
3- زين منصوري، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14، 15 ديسمبر 2004.
4- بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994- 2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أفريل 2006.
5 – مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008.
6- ناصر المهدي، الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة أفاق، الصادرة عن الجمعية العلمية الثقافية،أفاق اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، العدد 04، 2005.

القوانين والتقارير

1- الامر10_ 04، الصادر في 26 أوت 2010.
2- الأمر 01/01، المعدل والمتمم للقانون 90-10، المؤرخ في 27-02-2001.
3- الأمر 11/03، المتعلق بالنقد والقرض، والمؤرخ في 26-08-2003.
4- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.
5- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.
6- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2006، مداخلة مقدمة من طرف محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 06 نوفمبر 2007.
7- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2007. أكتوبر 2008.
8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2008.
9ـ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.
10ـ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.
11- Banque d'Algérie، évolution économiques et monétaire en Algérie، rapport 2000، 2001، 2002، 2009.
12-Banque d'Algérie، bulletin statistique، série rétrospectives، statistique monétaire 1964-2005، statistique de la balance des paiements 1992.2005، juin 2006.
13- Banque d'Algérie، bulletin statistique trimestriel N07، juin 2009.

المواقع الالكترونية

1 - www.mf.gov.dz ،
2- ONS، Quelque indicateurs socio-économiques de 2000 à 2006، www.ons.dz.